أصول النقد اللغويّ

The Rules of linguistic criticism

أ. رضا هادي حسّون

Professor. Redha Hadi Hassun

قسم علوم القرآن/ كلّيّة التربية/ الجامعة المستنصريّة

rhhwjd@gmail.com

الخلاصة باللغة العربيّة

النقد عمومًا هو الكشف عن حال المنقود في الجودة وغيرها، وهو أنواع، منها: النقد اللغويّ، وفيه يكشف الناقدُ عن حال التعبير، من حيث السلامة من الأخطاء، أو عدمها. ولكي يكون النقد اللغويّ صحيحًا نافعًا، يجب أن يستند صاحبه إلى أسس قويمة، أبرزها: حقّ الردّ على الناقد، وأهليّة الناقد بأن يكون ذا خبرة لغويّة وإنصاف، وافتراض صحّة التعبير ابتداءً، وتوافُق النقّاد على التخطئة، وكفاية الاستقراء للنصوص قبل التخطئة، ومراعاة الفروق في المعنى والفنون والمقامات والعصور، وإقصاء العنصر اللغويّ الأضعف في حالة وجود العنصر اللغويّ الأقوى.

Abstract

Criticism in general is the disclosure of the state of the subject in terms of quality and others, and it is of different types, including: linguistic criticism, in which the critic reveals the state of expression, in terms of safety from errors, or lack thereof. In order for linguistic criticism to be correct and useful, its author must be based on sound foundations, the most prominent of which are: the right to respond to the critic, the critic's eligibility to be linguistically experienced and fair, the assumption of correctness of expression, the critics' agreement on criticism, the sufficiency of extrapolation of texts before criticism, and the consideration of differences in meaning. Arts, contexts and eras, and the exclusion of the weaker linguistic element in the case of the presence of the stronger linguistic element.

مدخل

تُطلَق كلمة (النقد) عمومًا على معنى الكشف عن حال المنقود في الجودة وغيرها[١]، أي: التمييز بين الجيّد والزائف[٢]، أو بين المحاسن والمساوئ.

وللنقد أنواع مختلفة، وللتمييز بينها يجب وصف كلمة (النقد) باسم منسوب إلى مجال معيَّن؛ ليتخصّص النقد بتخصُّص ذلك المجال. ومن تلك الأنواع: النقد الصيرفيّ، والنقد العلميّ، والنقد الثقافيّ، والنقد السياسيّ، والنقد الأدبيّ، والنقد اللغويّ.

و(النقد اللغويّ) هو الذي يعنينا في هذا البحث؛ وفيه يكشف الناقدُ عن حال التعبير، من حيث السلامة من الأخطاء، أو عدمها.

وأخطاء التعبير السقيم على عدّة أنواع، أبرزها:

١- الأخطاء المتعلِّقة بحروف المعاني، كأن يستعمل المعبِّر في تعبيره الحرف (على)، بدلًا من الحرف (عن)، فيقول مثلًا: (سألتُ عليك)، والصواب: (سألتُ عنك).

٢- الأخطاء المتعلِّقة بالأسماء المبنيّة، كأن يستعمل المعبِّر في تعبيره (واو الجماعة)، بدلًا من (نون النسوة)، فيقول مثلًا: (الفتيات ذهبوا)، والصواب: (الفتيات ذهبنَ).

٣- الأخطاء المتعلِّقة بالموادّ الاشتقاقيّة، كأن يستعمل المعبِّر في تعبيره مادّة (د ه س)، بدلًا من مادّة (د ع س)، فيقول مثلًا: (دَهَسَتْهُ السيّارةُ)، والصواب: (دَعَسَتْهُ السيّارةُ).

٤- الأخطاء المتعلِّقة بالصيغ الصرفيّة، كأن يستعمل المعبِّر في تعبيره صيغة (تَفَاعَلَ)، بدلًا من صيغة (فَاعَلَ)، فيقول مثلًا: (تَسَابَقَ زيدٌ سعدًا)، والصواب: (سَابَقَ زيدٌ سعدًا). وإذا قصد استعمال صيغة (تَفَاعَلَ) وجبت الواو العاطفة، بين المتسابقَينِ، فيُقال: (تَسَابَقَ زيدٌ وسعدٌ).

٥- الأخطاء المتعلِّقة بالعلامات الإعرابيّة، كأن يستعمل المعبِّر في تعبيره علامة النصب، بدلًا من علامة الرفع، فيقول مثلًا: (انطلقَ الرجلَينِ)، والصواب: (انطلقَ الرجلانِ).

٦- الأخطاء المتعلِّقة بتركيبات الجملة، كأن يُخطِئ في ترتيب الكلمات، فيختلّ التعبير، فيقول مثلًا: (قرأَ سورةَ زيدٌ الفاتحةِ)، والصواب: (قرأَ زيدٌ سورةَ الفاتحةِ)، أو (قرأَ سورةَ الفاتحةِ زيدٌ).

٧- الأخطاء المتعلِّقة بدلالات التعبير. ومعلوم أنّ الغرض الأوّل من التعبير هو بيان مراد المعبِّر؛ لذلك وجبت صياغة التعبير بكيفيّة بيانيّة إيضاحيّة؛ لينتفع المتلقّي بمضمون التعبير؛ وبخلافه يكون الناقد مُلزَمًا بالكشف عن سقامة التعبير، الذي يُخِلّ صاحبُه بالبيان الدلاليّ.

وقد أهمل معظم النقّاد اللغويّين المحدَثين بيان هذا النوع من الأخطاء. وسأكتفي بذكر أبرز صوره:

أ- صياغة التعبير بمستوى لغويّ لا يناسب المستوى اللغويّ العامّ لمعاصري المعبِّر.

ب- تضمين التعبير بعض كلمات المشترك اللفظيّ، مع إخلائه من القرائن المعينة.

ج- تضمين التعبير كلمات تدلّ على خلاف الحقائق؛ بسبب التشتُّت الذهنيّ.

د- تضمين التعبير كلمات مُبهَمة، قد لا يفهم المعبِّر نفسُه ما تدلّ عليه.

ولكي يكون النقد اللغويّ صحيحًا نافعًا، يجب أن يستند صاحبه إلى أسس قويمة متينة، أبرزها:

الأصل الأوّل- حقّ الردّ:

يجب على الناقد اللغويّ أن يعلم أنّ لصاحب التعبير - أو من ينوب عنه - الحقّ في الردّ على الناقد، للدفاع عن التعبير المنقود؛ ولذلك يجب على الناقد أن يبني نقده على أصول صحيحة؛ فلا يتسرّع في تخطئة التعبير؛ فيوقعه التسرُّع في الوهم، ثمّ يأنف من الاعتراف، ويصرّ على نقده، ويتعصّب له، فيفضح نفسه بالتسرّع والتعصّب.

ولو تُرِك النقّاد وما يقولون، لقال من شاء ما يشاء، فلم يسلم تعبير من التخطئة؛ ولذلك تكون مراعاة هذا الأصل (حقّ الردّ) من أسباب الردع القويّة، التي تردع المتسرّعين، فتقلّ بذلك الردع أمثلةُ (النقد اللغويّ السقيم).

والناقد - في حالة الردّ - بين احتمالين:

١- أن يكون ممّن لا يبالي بالردود؛ لأنّ ملجأه الوحيد هو التعصُّب، فهو يأبى الاعتراف، ولو اطّلع على ألف دليل؛ فهذا الناقد يفضح نفسه بتعصُّبه، فيكون عبرةً لغيره من المتسرّعين والمتعصّبين.

٢- أن يكون ممّن يبالي بالردود، فيجتهد قدر استطاعته في تنقية نقده من شوائب الأوهام؛ ولذلك يتجنّب التسرُّع حين لا يجد الأدلّة الكافية للتخطئة.

ولا يعني هذا الأصل (حقّ الردّ) أنّ أقوال (الرادّ) تُقبَل مسلَّمةً منه، بل يجب على (الرادّ) أن يأتي بالأدلّة الكافية التي تُثبِت صحّة التعبير المنقود، وتُثبِت سقامة النقد الموجَّه إلى ذلك التعبير؛ ولذلك يكون (حقّ الردّ) مكفولًا للناقد أيضًا، فمن حقّه أن يردّ على من يردّ عليه، ولكن الردّ لا يُقبَل منه إلّا إذا كان مصحوبًا بالأدلّة الكافية التي تُثبِت صحّة ما يذهب إليه.

ومن أمثلة الردود على النقّاد:

١- ردّ ابن هشام اللخميّ، على أبي بكر الزُّبيديّ[٣].

٢- ردّ ابن هشام اللخميّ، على ابن مكّيّ الصِّقِلّيّ[٤].

٣- ردّ ابن ظَفَر، على الحريريّ[٥].

٤- ردّ ابن برّيّ، على الحريريّ[٦].

٥- ردّ الشهاب الخفاجيّ، على الحريريّ[٧].

وردود النقّاد اللغويّين المحدَثين بعضهم على بعض كثيرة[٨]، وقد تضمّنت في بعض المواضع عبارات الطعن والتجريح[٩]، وقد كان الواجب عليهم تجنُّب تلك العبارات وأمثالها، والاقتصار على بيان الحقائق بالأدلّة الكافية.

الأصل الثاني- أهليّة الناقد:

يجب أن يتّصف الناقد بالأهليّة النقديّة، ليكون نقده سليمًا من الأوهام، وتقوم هذه الأهليّة على ركنين اثنين:

١- الخبرة اللغويّة الصحيحة الكافية، التي يستند إليها الناقدُ في النقد اللغويّ.

٢- الإنصاف، الذي يحمل الناقدَ على الاعتراف بالحقّ، ويردعه عن التعصُّب للباطل.

فلو فُتِح باب النقد اللغويّ لكلّ ذي قلم، لالتبس الحقّ بالباطل، وكثُرت الأقوال، فانعدمت الثقة بالمعبِّرين، والناقدين معًا.

وتؤدّي العناية بهذا الأصل - قبل التصريح بمضمون النقد اللغويّ - إلى حصر النقد في طائفة من العلماء المؤهَّلين، وإلى تقليل الاختلاف بين المؤلّفين.

والناظر في أحوال النقّاد اللغويّين يجد ما يعارض هذا الأصل القويم، ولا سيّما عند المحدَثين منهم؛ بدلالة كثرة ردود بعضهم على بعض، إلى درجة تضمينها بعض عبارات التجريح الصريح.

وكثرة الردود راجعة إلى كثرة الاختلافات بينهم، وهي دليل على ضعف الأهليّة النقديّة، عند بعضهم؛ لأنّ الاختلاف يكون في إحدى حالتين:

١- أن يُخطئ المختلفان كلاهما في مسألة نقديّة.

٢- أن يُخطئ أحدُ المختلفينِ، ويُصيب الآخر.

فإذا صدر الخطأ منهما معًا، أو صدر من أحدهما، دلّ هذا الصدور على ضعف الخبرة اللغويّة لهما معًا، أو لأحدهما.

ثمّ إذا اطّلع المخطئ منهما على الصواب، ولم يرجع إليه؛ فإمّا أن يكون امتناعه بسبب عدم فهم الصواب، وإدراك حقيقته؛ وهذا دليل آخر على ضعف الخبرة اللغويّة.

وإمّا أن يكون امتناعه بسبب التعصُّب لرأيه السابق؛ فهو يأبى أن يعترف بخطئه، وبصواب خصمه؛ حتّى لا يُرمى بالجهل. والجهل والتعصُّب كلاهما يقدحان في الأهليّة النقديّة.

وصفة الجهل - في الحقيقة - صفة نِسبيّة، بمعنى أنّ أكابر علماء اللغة يمكن أن يجهلوا بعض

الحقائق العلميّة، فلا يكاد يسلم أحد من الجهل قليلًا أو كثيرًا، إلّا من عصمه الله تعالى.

ومن الأمثلة الكاشفة عن حقيقة (الجهل النِّسبيّ) في باب (النقد اللغويّ) قول أحد النقّاد اللغويّين المحدَثين: «يُخطئ بعضُ الدارسين حين يستعملون في دراستهم للنحو كلمة (أداة)، فيقولون: أداة استفهام، وأداة نفي، وأداة شرط. وذلك كلّه غير صحيح؛ لأنّ الكلمة العربيّة - كما حدّدها النحاة - ليس فيها أداة؛ وإنّما هي اسم وفعل وحرف، ليس غير. ولو أنّك أعربتَ الأمثلة الأخيرة، وقلت عن (هل، متى، مَن) أنّها أدوات استفهام، لما أعانك ذلك على معرفة موقعها الإعرابيّ، ولا على ارتباطها بما يتلوها من كلمات»[١٠].

يتّضح (الجهل النسبيّ) في هذا النقد اللغويّ حين نعلم أنّ النحويّين الأقدمين قد استعملوا مصطلح (الأداة)؛ وهذه أبرز النصوص الدالّة على ذلك:

أ- قال سيبويه: «وللقَسم والمُقسَم به أدواتٌ في حروف الجرّ، وأكثرُها الواو، ثمّ الباء، يدخلان على كلّ محلوف به...»[١١].

ب- قال المبرّد: «اعلم أنّ للقَسَم أدواتٍ تُوصِّل الحَلِف إلى المُقسَم به؛ لأنّ الحَلِف مُضمَر مُطَّرَح لعلم السامع به، كما كان قولك: "يا عبدَ الله" محذوفًا منه الفعلُ لما ذكرت لك»[١٢].

ج- قال ابن السرّاج: «اعلم أنّه إنّما وقع التغيير من هذه الثلاثة في الاسم والفعل، دون الحرف؛ لأنّ الحروف أدوات تُغيِّر ولا تتغيَّر»[١٣].

د- قال السيرافيّ: «ويدخل في ذلك الحروف التي هي أدوات نحو: إنّ، وليت، ولو، وما أشبه ذلك»[١٤].

فهل يُسوّغ الناقد لسيبويه ومن جاء بعده من النحويّين أن يستعملوا مصطلح (الأداة)، ثمّ يخطّئ الدارسين المحدَثين لاستعمالهم هذا المصطلح؟!

ولذلك كانت صفة (الإنصاف) واجبة؛ للوقاية من ضرر صفة (الجهل النِّسبيّ)؛ فإذا جهل الناقد اللغويّ الصواب في مسألة أو عدّة مسائل، كانت صفة (الإنصاف) سببًا في حمله على تقبُّل الصواب، الذي يكشف عنه نقّاد آخرون.

وبذلك يكون التعاون على معرفة الصواب، بأن يردّ بعض النقّاد على بعض، لغرض النصح والتصحيح، لا لغرض الطعن والتجريح؛ ولكنّ الإنصاف - كما يُقال - عزيز.

ولولا ذلك، لاكتُفي بهذا الأصل (الأهليّة النقديّة)، بأن يكون النقّاد كلّهم أهلًا للنقد اللغويّ، يتّصفون بالخبرة اللغويّة الصحيحة الكافية، ويتّصفون بالإنصاف الذي يقي صاحبه من التعصُّب.

ولكنّ الواقع يشهد بخلاف ذلك؛ فكان واجبًا الاعتماد على أصول أخرى، تُعين على التمييز بين النقد اللغويّ السليم، والنقد اللغويّ السقيم.

الأصل الثالث- افتراض الصحّة:

يجب ابتداءً افتراضُ صحّة التعبير، إذا كان صاحب التعبير ممّن أتقن أصول اللغة العربيّة. فحُسن الظنّ بصاحب التعبير مقدَّم على سوء الظنّ، ولا يزول حسن الظنّ إلّا بعد أن يأتي الناقدُ بأدلّة قويّة، تكفي لإثبات وجود بعض الأخطاء اللغويّة في التعبير.

وتؤدّي العناية بهذا الأصل (افتراض الصحّة)، إلى التخفيف من شراهة بعض النقّاد اللغويّين، الذين يحملهم (الغلوّ النقديّ) على التسرُّع في التخطئة.

والتسرُّع آفة من آفات النقد اللغويّ السقيم، وهو مدخل من مداخل التعصُّب؛ فبعد أن يتسرّع الناقد في التخطئة، ينبري له من يردّ عليه، فربّما جاء في ردّه بأدلّة كافية لبيان سقامة التخطئة في موضع أو أكثر، فأَنِفَ المتسرّعُ من الاعتراف بخطئه، فقاده إلى التعصُّب، وربّما أدّى تعصُّبه إلى حمله على تسويغ التخطئة، فاستدلّ بما كان قد رفض الاستدلال به من قبل، فكان في ذلك تناقض مفضوح.

ومن هنا وجب العمل بهذا الأصل (الصحّة الافتراضيّة)، إلى حين بيان الأدلّة القويّة، التي تكفي لإثبات سقامة التعبير المنقود، وبخلافه لا تكون للتخطئة أدنى قيمة في ميزان العلم.

الأصل الرابع- توافُق النقّاد:

يجب أن تكون تخطئة التعبير مبنيّة على توافُق النقّاد كُلّهم، أو جُلّهم؛ لأنّ التخطئة الانفراديّة ليست بقوّة التخطئة الإجماعيّة، ولا بقوّة التخطئة الأغلبيّة.

فالتخطئة الانفراديّة قد تصدر من ناقد لغويّ يجهل الصواب في مسألة من المسائل اللغويّة، أو من ناقد لغويّ يحمله التعصُّب على رفض الصواب، والاستمساك برأيه السابق، ومنهجه الذي سار عليه في كتاب سابق؛ فيأنف من الاعتراف بالحقّ.

فالتخطئة الانفراديّة أقلّ قيمة - في ميزان العلم - من التخطئة الإجماعيّة، أو التخطئة الأغلبيّة؛ لأنّ هاتين التخطئتين لا تصدران إلّا بعد تحقيق وتمحيص؛ ولأنّ النقّاد يتربّص بعضهم ببعض، إمّا من أجل بيان الصواب، أو من أجل الردّ على مخالفيهم، وفي الحالتين لا يتوافقون كلّهم أو جلّهم إلّا إذا كانت أدلّة النقد اللغويّ قويّة كافية لإصدار حكم التخطئة.

وتؤدّي العناية بهذا الأصل، إلى أمرين:

١- التقليل من أمثلة التخطئة الانفراديّة، التي تؤدّي إلى كثرة الاختلافات بين المخطِّئين والمصوِّبين.

٢- إلزام المعبِّرين بمراعاة أحكام التخطئة التوافقيّة.

ومن أمثلة التخطئة الانفراديّة تخطئة أحد النقّاد المحدَثين لاستعمال كلمة (تَعَالَيَا)، وتصويبه استعمال كلمة (تَعَالَا) بدلًا منها[١٥].

والصواب أنّ استعمال كلمة (تَعَالَيَا) بالياء هو الاستعمال الصحيح، بخلاف استعمال كلمة (تَعَالَا) بحذف الياء، فهو مخالف للصواب؛ وذلك لأنّ أصل كلمة (تَعَالَ) قبل الحذف: (تَعَالَى)، مثل: (تَعَادَى)، فيُقال: (تَعَالَ) بحذف الألف، كما يُقال: (تَعَادَ)، ويُقال: (تَعَالَيَا)، كما يُقال: (تَعَادَيَا)، ويُقال: (تَعَالَوْا)، وأصلها: (تَعَالَيُوا)[١٦]، كما يُقال: (تَعَادَوْا)، وأصلها: (تَعَادَيُوا)، ويقال: (تَعَالَيْنَ)، كما يُقال: (تَعَادَيْنَ).

قال تعالى: {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ}[١٧].

وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا}[١٨].

جاء في كتاب العين: «وتقول: يا رجُلُ تعالَهْ، الهاء صلة، فإذا وصلتَ طرحتَ الهاء، فتقول: تعالَ يا رجلُ، وتَعالَيَا وتعالَوا، وأماتوا هذا الفعل سوى النداء»[١٩].

وقال أبو بكر الأنباريّ: «قال الفرّاء: أصل (تَعَالَ): تَفَاعَل، من (العلوّ)، أي: ارتفع. ثمّ أكثروا استعماله حتّى جعلوه بمنزلة (أَقْبِلْ)، فصار الرجل يقول، وهو في الموضع المنخفض للذي هو على المكان المرتفع: (تَعَالَ)، يُريد: (أَقْبِلْ). ويُقال للرجُلَينِ: تَعَالَيَا، وللرجال: تَعَالَوْا، بفتح اللام، وللمرأة: تَعَالَيْ، بفتح اللام، وللمرأتين تَعَالَيَا، وللنسوة: تَعَالَيْنَ»[٢٠].

وقال الجوهريّ: «والتعالي: الارتفاع. تقولُ منه إذا أمرتَ: تَعالَ يا رجُلُ، بفتح اللام، وللمرأة: تَعَالَيْ، وللمرأتين: تَعَالَيَا، وللنسوة: تَعَالَيْنَ. ولا يُجوزُ أن يُقال منه: تَعَالَيْتُ، ولا يُنهَى عنه»[٢١].

الأصل الخامس- كفاية الاستقراء:

يجب على الناقد أن يستقري الكلام العربيّ استقراء كافيًا، قبل تخطئة أيّ تعبير؛ لأنّ الاستقراء الناقص قد يؤدّي إلى الغفلة عن الأدلّة الصحيحة الدالّة على سلامة التعبير من المخالفة اللغويّة.

ويجب عليه أن يعلم أنّ أدلّة التعبير الصحيح ليست محصورة في الشواهد السماعيّة فقط؛ لأنّ المسموع من كلام العرب أقلّ بكثير ممّا تكلّموا به.

قال أبو عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلّا أقلّه، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير»[٢٢].

فعدم وجود الشواهد السماعيّة لا يستلزم الخطأ في التعبير، فثمّة دليل آخر هو (القياس)، وهو على قسمين: قياس التقليد، وقياس التوليد.

فأمّا قياس التقليد، فهو القياس المطَّرِد الموافق للمستعمل من الكلام العربيّ المحتجّ به، وإن لم نجد له شاهدًا من النصوص القرآنيّة والحديثيّة والشعريّة والنثريّة[٢٣].

وقد استغنى أهل اللغة كثيرًا بالقياس المطَّرِد عن النصّ على كثير من (العناصر اللغويّة)؛ اختصارًا.

قال الفارابيّ: «ما كان من الشجر والنبات، وأشباه ذلك ممّا شاكله، أو تفرّع منه، لم نذكر واحدَهُ، لأنّ له قياسًا يطَّرِد عليه، وقياسُه: أن يكون الواحدُ منه بالهاء، على مثال الجمع، كقولك: تُفّاحة، ومَوْزة، وبِطّيخة، وطَلْحة. وما كان من فُعَل جمعًا لفُعْلَة، أو فَعِل جمعًا لفِعْلَة لم يُذكَر؛ لأنّه قياسٌ مُطَّرِد. وما كان من فُعُل جمعًا لفَعُول، أو فَعِيل، أو فِعَال، لم يُذكَر؛ لاطِّراده. وما كان على فُعْلَة من أسماء الألوان والعُيوب لم يُذكَر؛ لاطِّراده، وهو نحو: الحُمْرة، والصُّفْرة، والحُدْبة، والبُجْرة»[٢٤].

وأمّا قياس التوليد، فهو القياس الذي تُوَلَّد به ألفاظ جديدة، وهو فرعان:

أ- قياس توليد معنى جديد، باستعمال لفظ عربيّ قديم، استعمالًا مجازيًّا، بعلاقات المجاز المختلفة، ومنه (التوليد الاصطلاحيّ) غالبًا، باستعمال ألفاظ عربيّة صحيحة قديمة، لمعانٍ جديدة، لم تضع لها العرب ألفاظًا خاصّة، نحو مصطلحات: (الأداة، المبنيّ، المجرّد، الجامد، الجملة، الخبر، السالم، المصدر، المضارع، الفضلة، اللفيف، الناقص، الميزان).

ب- قياس توليد لفظ جديد لمعنى جديد، ويكون بالاشتقاق، كما في توليد بعض أسماء الآلات الجديدة التي لم تكن العرب تعرفها في عصور الاحتجاج، نحو كلمة (الحاسوب)، المشتقّة من مادّة (ح س ب)؛ بدلالة المعنى العامّ الذي تشترك فيه المادّة والكلمة.

ومن الأمثلة الدالّة على أنّ (الاستقراء الناقص) يؤدّي إلى سقامة النقد اللغويّ قول أحد النقّاد اللغويّين: «ويستعمل الأدباء والكُتّاب غالبًا الجمل الآتية، نحو: بعض التلاميذ لا يُحِبُّونَ الدراسة، والصواب: بعض التلاميذ لا يُحِبُّ الدراسة. ويقولون: بعض الفتيات لا يُجِدْنَ الرماية، والصواب: بعض الفتيات لا يُجيد الرماية»[٢٥].

وهو وهمٌ كبير أوقعه فيه الاستقراء الناقص للنصوص التي وردت فيها كلمة بعض. وأغلب الظنّ أنّ من ابتدع هذا القول نظر في قوله تعالى: {وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ}[٢٦]، أو ما ماثله من النصوص، فوجد أنّ كلمة بعض في قوله تعالى: (بعض أزواجه) دلّت على واحدة فقط من أزواج النبي ﷺ؛ بدلالة قوله بعدها: (نَبَّأَتْ)، و(نَبَّأَهَا)، و(قَالَتْ)؛ فظنّ أنّ كلمة (بعض) لا تُستعمَل إلّا عند إرادة الواحد، وهو ظنٌّ مدفوعٌ بكثرة الشواهد الدالّة على أنّ كلمة (بعض) تُستعمَل للدلالة على معنى الجزء، واحدًا كان، أو أكثر.

فمن النصوص القرآنيّة قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}[٢٧]، وقوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ}[٢٨].

فقوله: (يَكْسِبُونَ)، وقوله (أَوْلِيَاءُ) يناسبان إرادة الجمع، ولا يناسبان إرادة الواحد.

ومن النصوص الحديثيّة: «فانطلقَ بعضُ القوم إليه، فقالوا له: تَفَقَّدَكَ رسولُ الله ﷺ، مَا لَكَ؟...»[٢٩].

فقوله: (فقالوا) يتضمّن (واو الجماعة)، وهي تناسب إرادة الجمع، ولا تناسب إرادة الواحد.

ومن النصوص الشعريّة قول جرير[٣٠]:

ألا ليتَ أنَّ الظاعِنينَ بذي الغَضا أقاموا، وبعضَ الآخرينَ تحمّلوا

فقوله: (تحمّلوا) يناسب إرادة الجمع، ولا يناسب إرادة الواحد.

ومن النصوص التأليفيّة قول سيبويه: «وإذا قلت يفعل فبعض العرب يقولون ييجل كراهية الواو مع الياء، شبهوا ذلك بأيام ونحوها»[٣١].

وقول ابن دريد: «وزعم قومٌ أنّ بعض العرب يقولون: أخٌ وأخَةٌ مُثَقَّل ذكره ابن الكلبيّ، ولا أدري ما صحّة ذلك»[٣٢].

وقول الجوهريّ: «وبعض العرب يقولون لليد يدى، مثل رحى»[٣٣].

فكلمة (يقولون) تتضمّن (واو الجماعة)، وهي تناسب إرادة الجمع، ولا تناسب إرادة الواحد.

الأصل السادس- مراعاة الفروق:

تجب مراعاة الفروق في التعبيرات، في عدّة جوانب، أبرزها:

أ- فروق المعنى، فوحدة اللفظ ليست كافية؛ لأنّ اللفظ الواحد قد يُستعمَل عدّة استعمالات معنويّة مختلفة، تبعًا لاختلاف السياقات التي يرد فيها؛ ولذلك قد تحصل بعض الاختلافات التركيبيّة؛ بسبب اختلاف المعاني الجزئيّة؛ فلا تصحّ التسوية بينها في الاستعمال.

ومن أمثلة ذلك أنّ بعض النقّاد اللغويّين يخطِّئون استعمال حرف الجرّ على مع الفعل (اعتمد)، ومصدره (الاعتماد)، ويقترحون بدلًا منه استعمال الفعل (اعتمد) متعدّيًا بنفسه، لا بحرف الجرّ (على)، وكذلك استعمال المصدر (الاعتماد)، بلا حرف الجرّ (على).

والصواب أنّ الفعل (اعتمد) يُستعمَل متعدّيًا بنفسه؛ للدلالة على معنى القصد والعمد والتوجُّه، يُقال: اعتمدته، إذا قصدته، وتوجّهتُ إليه، وهو قريب من معنى (تَعَمَّدْتُهُ).

ومن أمثلته في النصوص الشعريّة:

- قال زهير بن أبي سلمى[٣٤]:

وجـــارٍ ســـارَ مُـعـتـمِـدًا إلـيـكـم أَجـــاءَتْـــهُ الـمـخـافـةُ والـــرجـــاءُ

- قال الأحوص الأنصاريّ[٣٥]:

والـمُـجْـتَـدِي مُـوقِـنٌ أَنْ لَـيْـسَ مُـخْـلِـفَـهُ سَـيْـبُ ابْـنِ لَـيْـلَـى الَّـذي يَـنْـوِي وَيَـعْـتَـمِـدُ

ويُستعمَل الفعل (اعتمد) متعدِّيًا بحرف الجرّ (على)؛ للدلالة على الاتّكال على الشيء، واتّخاذه وسيلة لتحقيق غاية ما.

ومن النصوص الدالّة على صحّة استعماله:

* من النصوص الشعريّة:

- قال بشّار بن بُرد[٣٦]:

وإنَّ موسى وموسى أيُّما مَلِكٍ عليه بعد عَمود الدين يُعتَمَد

- قال أبو تمّام[٣٧]:

وحَملتَ عِبءَ المجدِ مُعتمِدًا على قَدَمٍ وقاكَ أمينُها أنْ تَدحَضَا

* من النصوص التأليفيّة:

- جاء في كتاب العين: «وما رأيت من فلان سَهْدَةً، أي: أمرًا أعتَمِدُ عليه، من بَرَكَةٍ أو خيرٍ أو كلامٍ مُطْمِع»[٣٨].

- قال القاسم بن سلام: «وقال غيرُه: فكأنّه أراد أنّهم جماعتي وصحابتي الذين أثق بهم، وأعتمد عليهم»[٣٩].

- قال الجاحظ: «وإنّما أعتمد في مثل هذا على ما عند الأعراب»[٤٠].

- قال كُراع النمل: «ويُقال: له ضَرَّةُ مالٍ يَعْتَمِدُ عليه، وذلك إذا اعتَمَد على مالِ غيرِهِ من أقاربه خاصَّةً»[٤١].

- قال أبو بكر الأنباريّ: «ومعنى قوله (كَرِشي): صحابي وجماعتي الذين أعتمد عليهم»[٤٢].

- قال النحّاس: «غير أنّ الذي اعتمَدَ عليه أبو جعفر في كتاب سيبويه إبراهيم بن السريّ»[٤٣].

- قال الفارابيّ: «واعْتَمدَهُ، أي: قَصَدَ له. واعْتَمَد عليه في أمر كذا»[٤٤].

- قال الجوهريّ: «واعتمدتُ على الشيء: اتّكأتُ، واعْتَمَدْتُ عليه في كذا، أي: اتّكلت عليه»[٤٥].

ب- فروق الفنون، فلغة التعبير في فنّ الشعر تختصّ بباب (الضرورة)، فيجوز للشاعر ما لا يجوز للناثر؛ لأنّ الشاعر يخضع لسلطان الإيقاع وجوبًا، فعليه أن يراعي الوزن والقافية؛ ولذلك قد يُضطَرّ اضطرارًا إلى استعمال بعض العناصر اللغويّة على نحو يخالف الصحيح من التعبير.

قال ابن الأثير الجزريّ: «واعلم أنّ الإنكار على الناثر في استعمال الوحشيّ من الكلام أكثر من الإنكار على الناظم؛ وذلك لأنّ الناثر واسع المجال، مُطلَق العنان، متصرّف كيف شاء، قادر على أن يُقيم مكان اللفظة - التي ذكرها - لفظةً أخرى ممّا هو في معناها. والناظم قد لا يُمكنه ذلك، لأنّ مجال التأليف عليه حرج، ونطاقه ضيّق. وإذا أراد أن يُقيم لفظةً مكان لفظة لا يتأتّى له ذلك، في جميع الحالات؛ لانفساد

الوزن عليه»[٤٦].

ج- فروق المقامات، فمقام التحقيق أعلى من مقام التقريب، فإذا كان صاحب التعبير في مقام التقريب، فقد يُضطَرّ إلى استعمال ما يمكن أن يُعَدّ خطأ في التعبير؛ لأنّه يُدرِك أنّ لغة التحقيق قد تكون مبهمة في كثير من المواضع، إن كان المخاطب بها ليس من أهل التحقيق، كأن يكون طفلًا صغيرًا، أو طالبًا مبتدئًا، أو عامّيًّا غيرَ متعلِّم، أو أعجميًّا، لا يعرف إلّا اللغة الميسَّرة من العربيّة.

فلغة التأليف عمومًا لغة تقريبيّة، وقد اضطُرّ أصحابها كثيرًا إلى الاصطلاحات الخاصّة، وإلى تيسير اللغة لتكون تعليميّة تقريبيّة، وإلى الابتعاد كثيرًا عن اللغة التحقيقيّة، التي تُعنى ببيان الفروق الدلاليّة الدقيقة بين العناصر اللغويّة.

د- فروق العصور، فليس من المعقول أن تكون لغة التعبير في العصر الجاهليّ هي اللغة السائدة في العصور التي تلت هذا العصر؛ فإنّ التغيُّر اللغويّ - بمرور الزمان - سنّة قطعيّة في اللغات كلّها؛ ولذلك تتفاوت التعبيرات اللغوية شيئًا فشيئًا؛ فتكون لكلّ عصر من العصور لغة جديدة، تشارك اللغة السابقة في الأساسيّات العامّة، وتخالفها في التفصيلات الخاصّة، ولا سيّما بعد دخول غير العرب في جماعة الناطقين بالعربيّة، من الفرس والترك والروم والقبط والبربر والزنج، وغيرهم.

قال ابن الأثير الجزريّ: «ونعني بالوحشيّ: قلّة الاستعمال؛ وذلك عيب في الكلام فاحش؛ فيجب على المؤلّف اجتنابه والبعد عنه، لأنّ أحسن الألفاظ ما كان مألوفًا بين أرباب هذه الصناعة، دائرًا في تأليفاتهم، قد صقلته الألسن، وأنِسَته الأسماع والقلوب. ولذلك كان جميع ألفاظ القرآن الكريم منخرطة في هذا السلك، وجارية في هذا المنهاج. واعلم أنّ العرب، وإن استعملوا الوحشيّ من الكلام، فإنّهم غير ملومين على ذلك، ولا يكون عيبًا في كلامهم؛ لأنّه لغة القوم، وبه كانت مفاوضاتهم في أحاديثهم وأشعارهم، وكان كالذي كان لهم طبعًا وخليقة»[٤٧].

فليس من المعقول أن يُنقَد المحدَثون والمعاصرون من المؤلّفين والباحثين وغيرهم؛ لأنّهم لا يستعملون لغة العصر الجاهليّ في تعبيراتهم؛ فإنّ هذا النقد تزمُّت وتعسُّف، ولا سيّما حين يدلّ الاستقراء على أنّ كبار الكُتّاب من القدامى قد استعملوا ما استعمله المحدثون والمعاصرون.

فيجب العدل عند الموازنة بين تعبيرات أهل العصور المختلفة، ومن العدل عدم المساواة بينهم؛ لأنّ المساواة بينهم ظلم للمحدثين؛ فكيف بعد ذلك كلّه يُصرَف النظر عن استعمال الخليل وسيبويه والجاحظ وأمثالهم، ثُمّ تُوَجّه سهام النقد إلى باحث معاصر، استعمل ما استعملوه؟!

الأصل السابع- إقصاء الأضعف:

يجب على الناقد تخطئة استعمال العنصر اللغويّ الأضعف في حالة وجود العنصر اللغويّ الأقوى.

فالعناصر اللغويّة على درجات متفاوتة، وهي عدّة أنواع:

١- العنصر اللغويّ الأصيل، الذي يستعمله العرب كلُّهم أو جلُّهم، بكيفيّة لفظيّة واحدة. فهذا العنصر اللغويّ مقدَّم على سائر العناصر قطعًا، إلّا في حالة الضرورة.

٢- العنصر اللغويّ اللهجيّ، الذي يستعمله بعض العرب بكيفيّة لهجيّة خاصّة. فهذا العنصر لا يُستعمَل إلّا في حالة الضرورة، ما دام العنصر اللغويّ الأصيل موجودًا. فإذا انعدم العنصر اللغويّ الأصيل كان مقدَّمًا على سائر العناصر اللغويّة.

قال الجواليقيّ: «فقد أُخبِرتُ عن الفرّاء أنّه قال: واعلم أنّ كثيرًا ممّا نهيتُك عن الكلام به من شاذّ اللغات ومُستنكَر الكلام لو توسّعتُ بإجازته لرخّصتُ لك أن تقول: رأيتُ رجلان، ولقُلت: أردت عن تقول ذاك، ولكن وضعنا ما يتكلّم به أهل الحجاز وفصحاء أهل الأمصار...»[٤٨].

فالعلماء مثلًا يذكرون أنّ بني (أسد) يستعملون صيغة (فَعْلَانة) لمؤنَّث (فَعْلَان)، فيقولون: (امرأة عَطْشَانة).

ولا ريب في أنّ الاعتماد إنّما يكون على الصيغة الفصيحة، فيُقال: (امرأة عَطْشَى). ولذلك تجنّب الكُتّاب والشعراء الاستعمال المنسوب إلى قبيلة (أسد)، مع أنّ أصحابها من أهل العصر الجاهليّ، وهي من القبائل التي نصّ بعض العلماء على الاحتجاج بكلامها[٤٩].

ومخطئ كلّ من يُجيز استعمال الكيفيّة اللهجيّة مع وجود الكيفيّة الأصيلة التي يستعملها العرب كلّهم أو جلّهم[٥٠].

٣- العنصر اللغويّ المولَّد، الذي ولَّده من جاء بعد عصر الاحتجاج. وهو قسمان:

أ- مولّد له بديل عربيّ أصيل، نحو كلمة (الطَّرَش)، بمعنى (الصَّمَم)، قال ابن دريد: «والطَّرَش ليس بعربيّ محض، بل هو من كلام المولَّدين، وهو بمنزلة الصَّمَم عندهم»[٥١].

فإن صحّ أنّ كلمة (الطَّرَش) مولّدة، فإنّ استعمالها خطأ؛ لوجود البديل العربيّ الأصيل (الصَّمَم).

ب- مولّد لا بديل له من الكلام العربيّ الأصيل، فيكون استعماله واجبًا لدرء مفسدة استعمال الألفاظ الأعجميّة، كما في كلمة (الحاسوب)، فهي كلمة مولَّدة بالاشتقاق، واستعمالها واجب؛ لتجنُّب استعمال كلمة (كمبيوتر) الأعجميّة.

٤- العنصر اللغويّ الدخيل، ويُسمّى أيضًا: (المعرَّب)، وهو اللفظ غير العربيّ الذي أُدخِل في كلام العرب[٥٢]. والأنسب جعل (المعرَّب) أخصَّ من (الدخيل)، فيكون (المعرَّب) ما غيّرت فيه العرب، بزيادة الأصوات، أو نقصانها، أو قلبها، أو نحو ذلك من أوجه التغيير اللفظيّ[٥٣]؛ ويكون (الدخيل) أعمَّ من (المعرَّب)، فيشمل ما غيّرت فيه العرب، وما لم تغيّر فيه، ممّا أدخل في كلامها.

والدخيل قسمان:

أ- دخيل لا بديل له من كلام العرب، نحو كلمة (راديو) اللاتينيّة، فليس لها بديل من كلام العرب الأصيل القديم؛ فالأنسب توليد لفظ بالمجاز، أو بالاشتقاق، فتُستعمَل كلمة (مِذْيَاع)، بدلًا منها.

ولا يُنطَق بالدخيل إلّا لضرورة، ويُستثنَى من ذلك أسماء الأعلام، فيجب النطق بها مُعرَّبة، ولا يجوز فيها التوليد، أو الترجمة.

ب- دخيل له بديل من كلام العرب، فيكون استعماله خطأ واضحًا، نحو كلمة (كَرْد)، بمعنى (العنق)، وأصلها في الفارسيّة: (گَرْدَنْ)[٥٤].

قال ابن دريد: «والكَرْد: العُنُق، وهو فارسيّ معرَّب، كأنّ أصله (الكَرْدَن) بالفارسيّة، وقد جاء في الشعر الفصيح»[٥٥].

الهوامش

(١)- ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس: ٤٦٧/٥-٤٦٨.

(٢-) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: ٤٢٥/٣-٤٢٦.

(٣)- ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللخميّ: ٢٦.

(٤)- ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان: ٢٦.

(٥)- ينظر: الحواشي على درّة الغوّاص، ابن ظَفَر: ٧٢٩.

(٦)- ينظر: الحواشي على درّة الغوّاص، ابن بَرّي: ٧٢٩.

(٧)- ينظر: شرح درّة الغوّاص، الشهاب الخفاجيّ: ١٧٢.

(٨)- ينظر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، صلاح الدين الزعبلاويّ: ٦-٩، وقل ولا تقل، د.مصطفى جواد: ١٦٤/١-١٩٠.

(٩)- ينظر: أغلاط اللغويّين الأقدمين، أنستاس الكرمليّ: ٥١-٥٥.

(١٠)- نظرات في أخطاء المنشئين، محمّد جعفر الكرباسيّ: ٢٢/١.

(١١)- الكتاب، سيبويه: ٤٩٦/٣.

(١٢)- المقتضب، المبرّد: ٣١٨/٢.

(١٣)- الأصول في النحو، ابن السرّاج: ٤٣/١.

(١٤)- شرح كتاب سيبويه، السيرافيّ: ٢٩/٤.

(١٥)- ينظر: الكتابة الصحيحة، زهديّ جار الله: ٢٢٢.

(١٦)- ينظر: المذكَّر والمؤنَّث، أبو بكر الأنباريّ: ٣٣١/٢.

(١٧)- آل عمران: ٦٤.

(١٨)- الأحزاب: ٢٨.

(١٩)- العين: ٢٤٧/٢.

(٢٠)- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباريّ: ٢٦٥/٢.

(٢١)- الصحاح، الجوهريّ: ٢٤٣٧/٦.

(٢٢)- طبقات فحول الشعراء، ابن سلّام: ٢٥/١.

(٢٣)- ينظر: الاقتراح في أصول النحو، السيوطيّ: ٩٢-٩٣.

(٢٤)- ديوان الأدب، الفارابيّ: ٨٨/١.

(٢٥)- نظرات في أخطاء المنشئين: ٦٣-٦٤.

(٢٦)- التحريم: ٣.

(٢٧)- الأنعام: ١٢٩.

(٢٨)- الأنفال: ٧٣.

(٢٩)- مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٣٩١/١٩، رقم: ١٢٣٩٩.

(٣٠)- ديوان جرير: ١٤٠/١.

(٣١)- الكتاب: ١١١/٤.

(٣٢)- جمهرة اللغة، ابن دُرَيد: ٥٥/١.

(٣٣)- الصحاح: ٢٥٤٠/٦.

(٣٤)- شعر زهير بن أبي سُلمى: ١٤٠.

(٣٥)- شعر الأحوص الأنصاريّ: ٥٥.

(٣٦)- ديوان بشّار بن بُرد: ٢٩٥/٢.

(٣٧)- شرح ديوان أبي تمّام: ٣٩٠/١.

(٣٨)- العين: ٥/٤.

(٣٩)- غريب الحديث، القاسم بن سلّام: ١٥٧/٣.

(٤٠)- الحيوان، الجاحظ: ٢٩/٦.

(٤١)- المنجَّد في اللغة، كُراع النمل: ٢٤٦.

(٤٢)- الزاهر في معاني كلمات الناس: ١٥٩/٢.

(٤٣)- الكتاب: ٨/١.

(٤٤)- ديوان الأدب: ٣٩٩/٢.

(٤٥)- الصحاح، الجوهريّ: ٥١٢/٢.

(٤٦)- الجامع الكبير، ضياء الدين ابن الأثير: ٤٨.

(٤٧)- الجامع الكبير: ٤١-٤٢.

(٤٨)- التكملة والذيل، الجواليقيّ: ٨٤٣.

(٤٩)- ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ٤٧.

(٥٠)- ينظر: تثقيف اللسان، ابن مكّيّ الصقلّيّ: ١٨٦، والمدخل إلى تقويم اللسان: ٦٩، وبحر العوّام،

ابن الحنبليّ: ٩٨-١٠٠، والنقد اللغويّ بين التحرُّر والجمود، د.نعمة العزّاويّ: ٤٥.

(٥١)- جمهرة اللغة: ٧٢٦/٢.

(٥٢)- ينظر: الكلّيّات، الكفويّ: ٤٣٩، وتاج العروس، الزَّبيديّ: ٤٨٠/٢٨.

(٥٣)- ينظر: الصحاح: ١٧٩/١، وارتشاف الضرب، أبو حيّان الأندلسيّ: ١٤٦/١.

(٥٤)- قاموس فارسيّ عربيّ، شاكر كسرائيّ: ٤١١.

(٥٥)- جمهرة اللغة: ٦٣٨/٢.

المصادر والمراجع

١- أخطاؤنا في الصحف والدواوين، صلاح الدين الزعبلاويّ (ت٢٠٠١م)، المطبعة الهاشميّة، دمشق، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق د.رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٣- الأصول في النحو، ابن السرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق د.عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤- أغلاط اللغويّين الأقدمين، أنستاس الكرمليّ (ت١٩٤٧م)، مطبعة الأيتام، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٣٣م.

٥- الاقتراح في أصول النحو، السيوطيّ (ت٩١١هـ)، دار البيروتيّ، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٦- بحر العوّام فيما أصاب فيه العوامّ، ابن الحنبليّ (ت٩٧١هـ)، تحقيق د.شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

٧- تاج العروس، الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق لجنة، وزارة الإعلام، الكويت، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٨- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكّيّ الصِّقِلّيّ (ت٥٠١هـ)، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٩- التكملة والذيل على درّة الغوّاص، أبو منصور الجواليقيّ (ت٥٤٠هـ)، تحقيق عبد الحفيظ فرغليّ، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٠- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ضياء الدين ابن الأثير (ت٦٣٧هـ)، تحقيق د.مصطفى جواد، ود.جميل سعيد، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م.

١١- جمهرة اللغة، ابن دُرَيد (ت٣٢١هـ)، تحقيق د.رمزيّ منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

١٢- الحواشي على درّة الغوّاص، ابن ظَفَر (ت٥٦٥هـ)، وابن بَرّي (ت٥٨٢هـ)، تحقيق عبد الحفيظ فرغليّ، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٣- الحيوان، الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.

١٤- ديوان الأدب، الفارابيّ (ت٣٥٠هـ)، تحقيق د.أحمد مختار عمر، مؤسّسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٥- ديوان بشّار بن بُرد (ت١٦٧هـ)، شرح ابن عاشور، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

١٦- ديوان جرير (ت١١٠هـ)، بشرح محمّد بن حبيب (ت٢٤٥هـ)، تحقيق د.نعمان محمّد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، د.ت.

١٧- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباريّ (ت٣٢٨هـ)، تحقيق د.حاتم الضامن، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

١٨- شرح درّة الغوّاص، الشهاب الخفاجيّ (ت١٠٦٩هـ)، تحقيق عبد الحفيظ فرغليّ، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٩- شرح ديوان أبي تمّام (ت٢٣١هـ)، الخطيب التبريزيّ (ت٥٠٢هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٢٠- شرح كتاب سيبويه، السيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدليّ، وعليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٢١- شعر الأحوص الأنصاريّ (ت١٠٥هـ)، تحقيق د.إبراهيم السامرّائيّ، مطبعة النعمان، النجف، ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م.

٢٢- شعر زهير بن أبي سُلمى (ت١٣ ق. ه)، صنعة الأعلم الشنتمريّ (ت٤٧٦هـ)، تحقيق د.فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٣- الصحاح، الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٢٤- طبقات فحول الشعراء، ابن سلّام (ت٢٣١هـ)، تحقيق محمود محمّد شاكر، دار المدنيّ، جدّة، د.ت.

٢٥- العين، المنسوب إلى الخليل الفراهيديّ (ت١٧٠هـ)، تحقيق د.مهدي المخزوميّ، ود.إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ت.

٢٦- غريب الحديث، القاسم بن سلّام (ت٢٤١هـ)، تحقيق د.حسين محمّد محمّد شرف، الهيأة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٧- قاموس فارسيّ عربيّ، شاكر كسرائيّ، الدار العربيّة للموسوعات، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.

٢٨- قل ولا تقل، د.مصطفى جواد (ت١٩٦٩م)، دار المدى للثقافة، دمشق، ٢٠٠١م.

٢٩- الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٠- الكتابة الصحيحة، زهديّ جار الله، مطابع دار الكتب، بيروت، د.ت.

٣١- الكلّيّات، أبو البقاء الكفويّ (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق د.عدنان درويش، ومحمّد المصريّ، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣٢- لسان العرب، ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.

٣٣- المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللخميّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق د.حاتم الضامن، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٣٤- المذكَّر والمؤنَّث، أبو بكر الأنباريّ (ت٣٢٨هـ)، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٣٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق لجنة، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣٦- مقاييس اللغة، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣٧- المقتضب، المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمّد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٣٨- المنجَّد في اللغة، كُراع النمل (ت بعد ٣٠٩هـ)، تحقيق د.أحمد مختار عمر، ود.ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.

٣٩- نظرات في أخطاء المنشئين، محمّد جعفر الكرباسيّ (ت٢٠١٦م)، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٤٠- النقد اللغويّ بين التحرُّر والجمود، د نعمة العزّاويّ (ت٢٠١١م)، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، ١٩٨٤م.